گوڤارا ئەکادیی یا زانکویا نەوروز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١٣ ژ. ٢، ٢٠٢٤
https://doi.org/10.25007/ajnu.v13n2a1593
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة CC BY-NC-ND 4. 0. المشاع الابداعي النسبي – e-ISSN: 2520-789X

دور ادارة السيولة في المرابحات الاسلامية دراسة حالة لمصرف كوردستان الدولي للمدة (2015-2020)

* البحث مستل من رسالة ماجستير

أ.د. موفق احمد علي، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة جيهان - اربيل، كوردستان، العراق

احمد ازاد ابراهيم، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، كوردستان، العراق

المستخلص:

يهدف هذا البحث الى تحديد دورالسيولة وأهميته في المصارف الاسلامية ولاسيما في تمويل المرابحات الإسلامية وتأتي أهمية البحث من أن السيولة بشكل عام لها دور هام في قدرة المصرف في الحصول على الاموال و استخدام هذه الاموال، واستعرض هذا البحث مفهوم السيولة و اهميتها على مستوى المصارف، فضلاً عن العوامل التي تؤثر على سيولة المصرف وكما مقاييس السيولة التي من خلالها تحدد سيولة المصرف و مدى قدراته في استخدام هذه الاموال، و عرضنا مفهوم المصارف الاسلامية و مصادر اموالها التي من خلالها تؤدي المصارف الاسلامية وظائفها و تحقق اهدافها، كما تناول البحث صيغ التمويل في المصارف الاسلامية و خاصة المرابحات الاسلامية ودور السيولة فيها. وتوصل البحث ألى أن إدارة السيولة في المصارف الإسلامية لا زالت تواجة تحديات مرتبطة بقلق او تحفظ المصارف الإسلامية في توظيف هذه السيولة على وفق مقاصد شرعية ولا سيما في النظر إلى الأموال بانها موجودات تحقق فوائد للمجتمع وليس للحفاظ عليها. كما ويوصي البحث بضرورة توسيع المصارف لا ستخدام أموال المودعين وفي المرابحات الإ سلامية فضلاً عن توسيع نوع المشاركات والمضاربات من أجل زيادة دورها في المجتمع، فضلاً عن توسيع دورها الاجتماعي في تقديم القروض الحسنة والمنح التشجيعية للافراد والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي.

كلمات مفتاحية: السيولة، المصارف الإسلامية، المرابحات الإسلامية، صيغ التمويل الإسلامي، مصرف كوردستان.

المقدمة

أن دراسة السيولة وعلاقتها بوضائف تمويل في المصارف الإسلامية والتي تأتي في مقدمتها وظيفة المرابحات الإسلامية تمثل محوراً اساسياً في دراسات الصيرفة الإسلامية ولاسيما بعد التطورات التي حصلت خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين والتي أعقبت ازمة الرهن العقاري في العالم. ويؤدي الجهاز المصرفي دوراً حيوياً في الحياة الاقتصادية للدول، فبدونه لا يمكن ان يتطور الاقتصاد وتتحقق التنمية. والمصارف التي تكون الجهاز المصرفي تؤدي الوظيفة الاقتصادية الأساسية الخاصة بادارة الأموال الفائضة من المودعين الافراد، المؤسسات، الحكومات، المؤسسات الاجنبية ممن لديهم فائض نقدي وتحويل جزء كبير منها الى الوحدات التي لديها العجز النقدي او من هم بحاجة الى السيولة لتمويل العجز النقدي. كذلك تؤدي خدمات اخرى تقدمها للزبائن من خلال فتح حسابات التوفير، الحسابات الجارية، منح القروض، خدمات الاستشارة المالية، والمرابحات، والمشاركات، والمضاربات، اعمال التأمين...وغيرها. وتأخذ المصارف اشكال مختلفة مثل المصارف التجارية والإسلامية ومصارف الادخار ومصارف الاستثمار والمصارف الزراعية والمصارف الصناعية والبنوك المركزية وغيرها. هذا وقد تم تقسيم البحث الى اربع محاور، تناول المحور الاول منها منهجية البحث و الدراسات السابقة، وتضمن الثاني السيولة و المرابحات، والمحور الثالث تناول الجانب التطبيقي (دراسة حالة لمصرف كوردستان)، والمحور الرابع خصص لأبرز النتائج و التوصيات.

المحور الأول

منهجية البحث والدراسات السابقة

أولا: منهجية البحث: تتضمن منهجية الدراسة كل من:

1- مشكلة البحث

بالرغم من اهمية القطاع المصرفي وما يقدمه من دور هام في الاقتصاد وما حصل فيه من تطورات ملحوظة في انشطة المصارف وزيادة حجمها وعددها والمنافسة الشديدة بينها والتي أثرت بشكل كبير على ارباحها وقدرتها على الاحتفاظ بالسيولة، إلا ان كل هذا ادى الى ظهور صعوبات ومشاكل كثيرة يتطلب دراستها معرفيا وتطبيقياً واعداد الاجوبة المناسبة لها والاجابة على بعض التساؤلات المهمة في هذا المجال ومنها:

1. هل استطاعت المصارف الاسلامية التوفيق بين السيولة والتمويل من خلال تلبية طلبات المودعين وبنفس الوقت تحافظ على السيولة؟
2. ماهية السيولة المناسبة لضمان قدرة المصرف في تقديم المرابحات الإسلامية؟
3. كيف يستطيع المصرف تلبية طلبات المقترضين في حالة انخفاض السيولة؟
4. ما هو تأثير انخفاض السيولة على طلبات القروض المصرفية وكيف يتمكن المصرف من السيطرة عليها واستمرارها؟

2- أهمية البحث

تنبع أهمية الدراسة من الموضوعات المهمة والمعاصرة في البيئة المصرفية المعاصرة، وذلك من خلال دور السيولة المهم في المصارف الاسلامية وتقديم المرابحات الاسلامية لأن السيولة تمثل مشكلة مستمرة للمصرف ولان المصرف يتعامل مع حالات الايداع والسحب بشكل يومي ومستمر، ويمكن تلخيص هذه الأهمية خلال النقاط الآتية:

1. تمثل إدارة السيولة في المصارف الإسلامية تحدياً كبيراً للمصرف لان سيولة المصرف تؤثر على كل خدمات المصرف التي يقدمها وهذا يؤثر على ارباح المصرف وارباح المساهمين في المصرف وذلك لسببين هما:
   أ. نسبة مطلوبات المصرف النقدية الى مجموع موارده كبير جداً.
   ب. ان قسماً كبيراً من المطلوبات يتألف من مطلوبات قصيرة الاجل.
2. من ضمن خدمات المصرف الاسلامي التي يقدمها للزبائن هي المرابحات الاسلامية والتي هي من اهم الخدمات التي تقوم بها المصارف الاسلامية وتأخذ جزءاً كبيراً من اشكال التمويل.
3. توضيح سيولة المصرف وعلاقتها بالمرابحات الاسلامية من كافة الجوانب التي تهتم بالدراسة.

3- أهداف البحث

تركز الهدف الرئيسي- للبحث الى التأكد من دور إدارة السيولة في المرابحات الاسلامية في مصرف كوردستان الاسلامي الدولي كأحد المصارف العاملة في إقليم كردستان، فظلاً عن الأهداف الفرعية الاتية:

1. تقديم جانب مفاهيمي عن دور إدارة السيولة في المرابحات الاسلامية في المصارف الاسلامية.
2. دراسة وتحليل العلاقة بين السيولة والمرابحات في المصارف الإسلامية.
3. التعرف على مدى قابلية المصارف على تلبية طلبات المقترضين والحفاظ على السيولة في ان واحد.
4. التعرف على حجم ونسبة السيولة المناسبة من اجل منح المرابحات الاسلامية.
5. تقديم بعض المقترحات المناسبة في ضوء نتائج البحث

4- فرضيات البحث

لغرض تحقيق اهداف البحث ومعرفة دور السيولة في المرابحات الاسلامية سيتم العمل على اختبار الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة ايجابية لمؤشر نسبة السيولة في المرابحات الاسلامية.
2. توجد علاقة ايجابية لمؤشر نسبة اجمالي السيولة إلى اجمالي المرابحات الاسلامية.
3. توجد علاقة ايجابية لمؤشر نسبة التوظيف في المرابحات الاسلامية.

5- منهج البحث

لغرض تحقيق اهداف البحث سيتم اعتماد المنهج الاستقرائي والوصفي في بيان الجانب المفاهيمي للسيولة والمرابحات الاسلامية، والمنهج التحليلي في إتمام مضامينها ومعالجة مشكلاتها واختبار فرضياتها

6- انموذج البحث

يعكس انموذج الحبث أهداف البحث ومعالجة مشكلتها إذ تم تصميم الانموذج بالشكل الذي يوضح طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة معتبرا السيولة متغيراً مستقلاً وتم اعتماد المرابحات الاسلامية متغيراً معتمداً، كما مبين في الشكل (1) :

الشكل (1) نموذج البحث الافتراضي

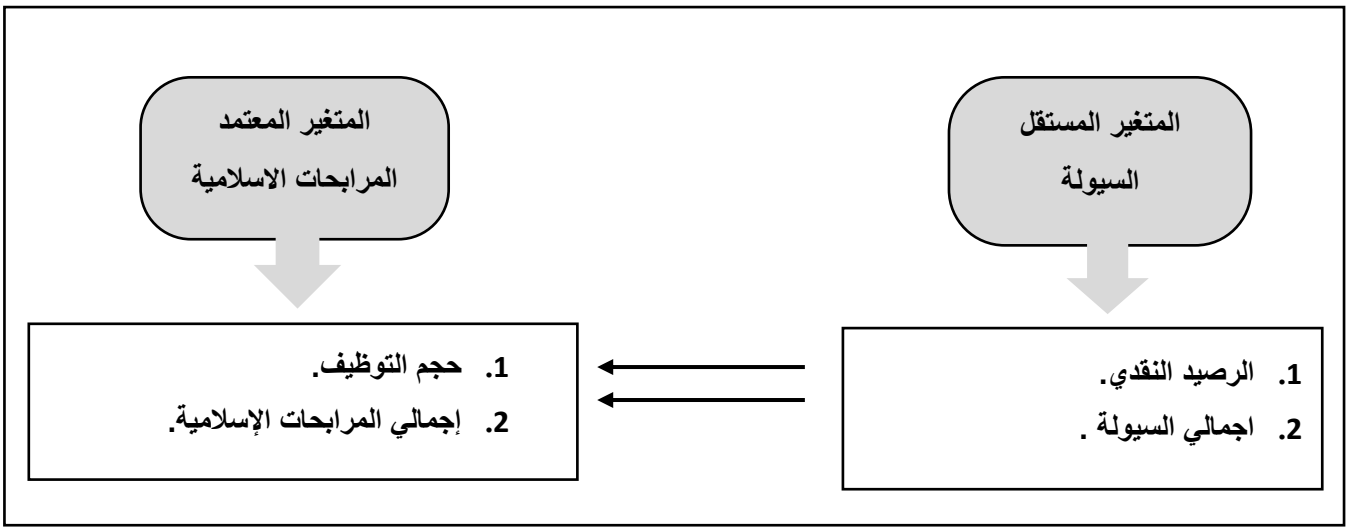

7- اساليب جمع البيانات

تم الاعتماد على الاساليب الآتية في جمع البيانات والمعلومات:

1. الجانب النظري: لأثراء المحور النظري البحث تم الاعتماد على المصادر النظرية المختلفة واستخدام المفاهيم التحليلية والوصفية والاستقرائية أسلوبا في استكشافها فضلاً عن اعتماد الدراسات العلميةالمختلفة، (البحوث، الأطاريح، الرسائل، التقارير، المصادر الاخرى).

2. الجانب التطبيقي وأساليب معالجة البيانات: لأثراء هذا المحور من البحث تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن المصارف العراقية وخاصة العاملة في إقليم كردستان وبشكل خاص مصرف كوردستان الإسلامي المختارة.

3. لغرض الوصول إلى النتائج المطلوبة من البحث تم استخدام البرنامج الاحصائي (Eviews) بوصفه أداة أساسية في التحليل الاحصائي للدراسة مع التركيز على الأساليب الإحصائية الآتية

1. استخدام معامل ارتباط لإيجاد علاقة الارتباط بين متغيرات البحث.

2. التكرارات والنسب المئوية والانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لاستخدامها في وصف وتشخيص متغيرات البحث.

8- حدود البحث

تمثلت حدود البحث في مصرف كوردستان الاسلامي الدولي ومن ثم تحليل البيانات الرقمية لمنح المرابحات في هذا المصرف وخلال الفترة الزمنية (2015 - 2020).

ثانياً: الدراسات السابقة

استعراض الدراسات السابقة يعد ذو أهمية في البحث العلمي وذلك لأنه يتناول مواضيع ذات علاقة بالبحث الحالية، إذ انها تضم الكثير من الحقائق المعرفية التي تسهم في تدعيم و إرساء جوانب البحث. ومن ابرز الدراسات التي لها علاقة مع هذا البحث مايلي:

1. دراسة (عبد الله،2015) بعنوان: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا: دراسة تحليلية من منظور إسلامي.

تطرقت الدراسة في اهدافها الى بحث مفهوم السيولة في المصارف الإسلامية والتقليدية من حيث الإدارة والتحديات. وكذلك الى دراسة الأدوات المالية التي تستخدم لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية الماليزية. وسعت الدراسة الى وضع معايير خاصة تراعي الأحكام الشرعية ومقاصدها للأدوات المستخدمة في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية. وتوصلت الدراسة الى أن المصارف الإسلامية تواجه تحديات أكبر في مجال السيولة، ذلك لأنها تلتزم بضوابط الشريعة الإسلامية، ان معظم المصارف الاسلامية في العالم الآن تواجه مشكلة فائض السيولة أكثر من مشكلة عجز السيولة. كما افادت الدراسة الى أن المصارف الإسلامية لن تستطيع الخروج من مشكلة السيولة أبدا مالم تخرج من طبيعة الوساطة المالية التقليدية التامة.

2. دراسة (العاني والشويات، 2015) بعنوان: إدارة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية.

هدفت الدراسة الى بيان أوجه الشبه والاختلاف بين مفهوم السيولة لدى المصارف الإسلامية والتقليدية، ومحاولة البحث في أسباب مشكلة فائض السيولة من جوانبها الشرعية والقانونية والابتكارية. وبينت مشكلة الدراسة من خلال محدودية الأدوات المالية المبتكرة لتوظيف فائض السيولة وينبع هذا التحديد من ثوابت شرعية في ضوء ثوابت الاسلام، وقانونية تنبع من تعليمات البنك المركزي، وابتكاريه تمثل في تقصير المصارف الإسلامية في استحداث أدوات مالية تواكب التطورات دون الإخلال بالجانب الشرعي. ومن اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة كانت ترتبط بتولي إدارة السيولة في المصارف والمؤسسات المالية التقليدية، مسؤولية الايفاء بالالتزامات الاعتيادية والطارئة وهو ما ينسجم مع مستوى الإدارة الأولية التي تتطلب توفير النقد اللازم لسداد الالتزامات والمبالغ التشغيلية الضرورية الأخرى. أما المسؤولية الثانوية لإدارة السيولة فتتمثل في استثمار فائض السيولة وإدارة المخاطر والذي يطلق عليه الإدارة المتقدمة أذ يمكن للمصارف الإسلامية استخدام هذه النظريات في إدارتها للسيولة إذا ما راعت الشروط الشرعية من خلال الابتعاد عن القروض وفوائدها وبقية الشبهات التي تتقاطع مع الشريعة الإسلامية. ومن اهم المقترحات التي جاءت بها الدراسة هي السعي الى إنشاء مصرف مركزي إسلامي يكون من أهم أدواره وضع سياسة نقدية ومالية لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية، ويعمل على تطوير أطر قانونية وتنظيمية لإدارة السيولة. كذلك ضرورة وجود عناصر إدارية على درجة عالية من الكفاءة لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية، والعمل الجاد على تطوير البيئة التي تعمل من خلالها تلك المصارف.

1. دراسة (Wuave, et all,2020) بعنوان: تأثير إدارة السيولة على الأداء المالي للمصارف في نيجيريا.

EFFECT OF LIQUIDITY MANAGEMENT ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF BANKS IN NIGERIA.

هدفت الدراسة الى تأثير إدارة السيولة على الأداء المالي للمصارف في نيجيريا للفترة من 2010 إلى 2018. واتستخدمت الدراسة بيانات ثانوية من خمسة مصارف مدرجة في البورصة في نيجيريا. تناولت الدراسة كل من المتمثلة نسبة السيولة (LQR)، نسبة القرض إلى الودائع (LDR)، نسبة الاحتياطي النقدي (CRR) ونسبة الودائع (DR)، ونسب الربحية المتمثلة بالعائد على الموجودات (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على صافي هامش الفائدة (NIM). استخدمت الدراسة تحليل انحدار في تقدير النموذج واختبار هاوسمان مع الاختيار بين نموذج الأثر الثابت ونموذج التأثير العشوائي. وجدت الدراسة أن نسبة السيولة (LQR) لها تأثير إيجابي وهام على الأداء المالي لـــ DMB كما تم قياسه من خلال العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) وصافي هامش الفائدة (NIM)، ولذلك توصي المصارف في نيجيريا بضرورة إنشاء أنظمة حوكمة وإدارة مخاطر سليمة من خلال تطوير استراتيجيات وسياسات لإدارة السيولة مدمجة جيدًا في ممارسات إدارة المخاطر وكذلك وضع خطة تمويل طارئة لمعالجة أي نقص في السيولة خلال فترات الإجهاد أو الطوارئ مع ضمان مراقبة السيولة الفعالة. تتم معالجة احتياجات التمويل لتجنب أي تحد للسيولة قد يؤدي إلى حدوث أزمة في المصارف.

المحور الثاني

أهمية ادارة السيولة وعلاقتها بالمرابحات الاسلامية في المصارف

اولاً: ادارة السيولة واهميتها في المصارف الإسلامية:

1- مفهوم السيولة المصرفية

تعد السيولة في المصارف الاسلامية وظيفة اساسية من الوظائف التي تؤديها هذه المصارف في النشاط الاقتصادي، بجانب الوظائف الاخرى كقبول الودائع المختلفة واستخدامها في شراء الموجودات المالية المختلفة ومنها القروض التي تتمثل بالمرابحات والمشاركات والمضاربات الاسلامية (محمد واخرون، 2017: 24).

وينظر الى السيولة المصرفية بشكل عام من وجهات نظر عديدة على انها:

قدرة المصرف في مواجهة التزاماته، التي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وايضا تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلف والمرابحات التي تلبي احتياجات المجتمع (الذبحاوي والموسوي، 2017: 4)

يركز هذا التعريف على مفهوم السيولة التامة التي تمثل ما يمكن منحه للزبائن وما يمكن الاحتفاظ به لتلبية طلبات المودعين، لكنه لا يؤكد على السيولة لمواجهة الظروف الطارئة.

وفي الوقت ذاته ركزت لجنة بازل في تعريفها للسيولة بالقدرة على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات عند مواعيد استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة (Basel Committee, 2008).

فالسيولة اذن هي نسبة تهدف إلى قياس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، فالمصرف الذي لديه سيولة عالية يعني أنه يستطيع تلبية طلبات المودعين وتقديم قروض قصيرة الاجل، لذلك فهو يميل إلى خفض إجمالي الدين والذي بدوره سيكون هيكل رأس المال أصغر لذلك يمكن القول إن السيولة تؤثر على هيكل رأس المال (Suryana,2018:22).

ويلاحظ من مفاهيم السيولة المصرفية الواردة سابقاً بأن إدارة السيولة متشابهة الى حد بعيد في كل من المصارف التجارية التقليدية و المصارف الإسلامية.

2- أهمية إدارة السيولة المصرفية

تبرز أهمية إدارة السيولة في كونها تعمل على الحد من المخاطر التي تنتج جراء حدوث فائض أو عجز في السيولة، وازدادت أهميتها في السنوات الأخيرة نتيجة للتطور الحاصل في المعاملات المالية التي تحتم الإيفاء بالالتزامات في مواعيدها، كما أن التذبذب الحاصل في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتغيرات في خصائص الأسواق والتطورات التكنولوجية المستمرة فضلاً عن ضوابط الشرعية الاسلامية وغيرها من الأمور حتمت أن يكون هناك إدارة للسيولة بكفاءة عالية، كي يتمكن المصرف من تخفيض مخاطر السيولة إلى حدودها الدنيا. وتعتبر الموجودات السائلة من اهم الموجودات التي يقوم المصرف بتوجيه ودائعه اليها وذلك بسبب ان هذه الودائع معرضة للسحب في أي وقت وبالتالي يجب على المصرف أن يكون مستعداً لرد هذه الودائع لأصحابها عند طلبها وإلا عجز المصرف أو تأخر عن رد الودائع لأصحابها اذ ان ثقة عملائه في كفاءته سوف تنخفض مما يدفعهم إلى سحب ودائعهم وهذا بدوره قد يؤدي إلى انهيار المصرف وإفلاسه. (هذا الامر يبين اهمية ادراة السيولة بالنسبة للمصرف بشكل كفوء والفرق بينه وبين منشآت الأعمال الأخرى التي يمكنها أن تؤجل ديونها المستحقة السداد و بالاتفاق مع دائنيها. أما المصرف فمطالب بأن لا يتأخر في رد الودائع او تأجيلها بينما يتقارب مع عملائه في رد ما حصلوا عليه من قروض منه إذا كانت لديهم الأسباب فيما يبرر ذلك) وأيضاً من أسباب أهمية الاحتفاظ بالسيولة لدى المصارف هو مواجهة الطلب على القروض والتمويلات وبشكل دائم (استدامة القروض) وكذلك إن ظهور فرص استثمارية ذات عائد أكبر و مخاطر أقل تحتم على المصرف الاحتفاظ بموجودات سائلة و استغلالها لاحتمال عدم تكرار تلك الفرصة مرة أخرى (يوسف، 2008: 164).

3- العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:

لا شك ان للسيولة المصرفية عوامل كثيرة تتأثر بها ومنها ما يلي:

أ. **عمليات الإيداع والسحب على الودائع:** في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب من الودائع الى تخفيض نقدية الصندوق لدى المصارف وبالتالي تؤدي الى تقليص سيولته، ففي المقابل كلما زادت ودائع المصرف وكانت حركة تلك الودائع أكثر استقراراً كانت سيولته مرتفعة (طايبي، 2011: 135).

ب. **الوعي المصرفي لدى الجمهور:** يلاحظ ان في البلدان النامية تكون درجة الوعي المصرفي لدى مواطنيها منخفضة إذ انهم يفضلون أن تكون أموالهم تحت أيديهم وعدم قيامهم باستخدام الصكوك أو أدوات الوفاء الأخرى كبطاقات الائتمان (المطيري والاسدي، 2016: 105) هذا يعني ايضا ان درجة الشمول المالي تكون محدودة.

ت. **رصيد عمليات المقاصة لدى البنك المركزي:** ان سيولة المصارف تزداد إذا كان رصيد الحساب الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف الأخرى العاملة في نفس البلد.

ث. **عوامل أخرى مثل** الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

4- قياس السيولة والمؤشرات المالية المستخدمة

تعتمد المؤسسات المالية، ومنها المصارف التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو موجودات أخرى سريعة التحويل إلى نقدية. والسيولة تمثل سيفاً ذا حدين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب، سوف يؤثر سلبياً في ربحية المصرف. ومن جهة أخرى إن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض المقدم له ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقويم كفاية السيولة ما يأتي (بونيبي، 2016: 217):

أ. **نسبة الرصيد النقدي:**

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية التي يمتلكها المصرف، على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. فكلما ارتفعت النسبة زادت قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات وبالعكس، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى المصرف المركزي} + \text{الارصدة السائلة الاخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ب. **نسبة الاحتياطي القانوني:**

تحتفظ المصارف بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والناتجة من الودائع المختلفة لدى البنك المركزي على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به المصرف المذكور وبدون فائدة، ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني

وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في اوقات الازمات وتقاس بالمعادلة الاتية :

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى المصرف المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

توضح المعادلة أعلاه أنّه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف عن سداد التزاماته المالية (البركاني، 2016: 29)، هذا يعني ان ارتفاع هذه النسبة له دور في تحقيق الاستدامة المالية ولاسيما وقت الازمات.

ت. **نسبة السيولة القانونية:**

تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف. كذلك تُعدّ هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقديم كفاية السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الاولية} + \text{الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنّه كلما زادت نسبة السيولة القانونية، زادت السيولة، أي إنّ هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة (الامام وحسن، 2019: 130).

ث. نسبة التوظيف:

وتستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض و المرابحات}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف والتمويلات الاخرى كالمرابحات، وكلما ارتفعت هذه النسبة تدل على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنها تظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين (بونيبي، 2016: 218).

ج. نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات:

تعتمد هذه النسبة لقياس الموجودات السائلة لدى المصرف الى اجمالي الموجودات، ويشير ارتفاع هذه النسبة الى أن هناك أرصدة نقدية غير مستغلة مما يقلل العائد النهائي الذي يحصل عليه المصرف والانخفاض في هذه النسبة عن معدلاتها المعيارية يعني تعرض المصرف للكثير من المخاطر منها عدم القدرة على مواجهة السحب المفاجئ ومخاطر التمويل وغيرها من المخاطر، وتقاس هذه النسبة بتطبيق المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{المستحق على المصارف}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه إن ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة، باستثناء نسبة التوظيف فإنها ترتبط بعلاقة مع السيولة (Cecchetti&Schoenholtz,2011:137).

ثانياً: المرابحات في المصارف الإسلامية

1. المصارف الإسلامية: تمثل المصارف الاسلامية اهم المؤسسات المالية التي تعمل وفق احكام الشرعية الإسلامية، و دور هذه المصارف إذ أثبتت المصارف الاسلامية في السنوات الأخيرة نجاحا كبيراً على البقاء وقدرة كبيرة على الصمود تجاه الازمات التي هزت النظام الاقتصادي العالمي، حيث برزت الصناعة الماليــة الاسلامية كأحــد مجالات المنافسة والتأثير على السوق المالي، على مدى العقود الثلاثة الاخيرة وأصبحت تساهم كذلك فــي التنمية الاقتصادية التي شهد نموها دوليا اتجاها إيجابيا من خلال إنشاء العديـد مـن المؤسسـات الماليـة الإسلامية مع مساهمين من مختلف البلدان(الوردي، 2021: 6). وقد اختار مؤسسوا البنوك الاسلامية هذه التسمية مع وجود انتقادات لها خاصة فيما يتعلق بإضافة لفظ الإسلامية حسب البعض منهم، فإن كانت المصارف الاسلامية لا تتعامل بالمحرمات، كالربا مثلاً فهذا المصارف يجعلها تستحق تسمية الاسلامية (الهيتي، 1998: 174).

2. تعريف المصارف الإسلامية

عرف المصرف الإسلامي بأنه أي مؤسسة مرخصة تقوم بتقديم الخدمات المصرفية على أساس غير ربوي وتزاول فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع الاستثمارية لأستخدامها في نطاق أنظمة السيولة السائدة إلى جانب موارد المصرف المالية في تمويل المشروعات التجارية وفقاً للمبادئ الإسلامية (لجنة خبراء البنوك الإسلامية، 1980: 16). كما يعرف المصرف الإسلامي على أنة كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية على اساس الشريعة الإسلامية وقواعدها الفقهية (الطيار، 1987: 88). وكذلك ينظر إلى المصرف الإسلامي على انه مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الاسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصاداتها (الوردي، 2021: 9). وبهذا فأن المصارف الاسلامية تمثل شركات تجارية تتقيد في تعاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية، والقائمون على هذه المؤسسات لايفضلون الاستماع إلى النصائح حول اي مسألة من المسائل التي تخالف الشريعة الإسلامية (سلمان،

2012: 10). وبهذا يمكن القول أن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تلتزم بالشريعة الاسلامية ولا تعمل بالفوائد الربوية وتتشابه الى حد كبير في اجراءاتها مع المصارف التجارية التقليدية.

3. وظائف ومهمات المصارف الإسلامية: تتمثل وظائف المصارف الإسلامية في الآتي : (سراج، 1989: 71-72).

أ. عدم التعامل بالربا قرضاً أو إقراضاً لقطعية خدمته ولأن القرض في الشريعة عقد ارفاق وتبرع بمنفعة المال مع الالتزام برد مثله وضمانه لمقرضه.

ب. استثمار الاموال بالمرابحات والمشاركات والمضاربات وانشاء المشروعات التي يملك المصرف حصة فيها او غير ذلك من وسائل التمويل التي اباحتها الشريعة كالقروض الحسنة.

ت. تحريم الاحتكار أو التعامل في الانشطة الضارة بالمجتمع.

ث. دفع الزكاة ورعاية حقوق الفقراء فيه وتشجيع التطوع والتصدق في اوجه البر من خلال تقديم المنح.

ج. دعم روح التعاون بين الافراد والمجتمعات الإسلامية بجذب المدخرات وتجميعها واستثمارها في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة مما يعين على قيام المجتمع المسلم بفروض الكفايات الواجبة عليه شرعاً.

بذالك تتمثل اهداف المصارف الاسلامية بايجاد بدائل للتمويل التقليدي وتحقيق التنمية للمجتمع من خلال التمويل الاسلامي فضلاً عن تشجيع الأفراد على ادخار أموالهم لدى مؤسسات مالية إسلامية لاستثمارها ممايحقق عوائد جديدة لأصحاب هذه الأموال (وسام، 2014: 9).

4. مصادر تمويل مصارف الإسلامية

التمويل الاسلامي يتمثل بتقديم ثروة عينية أو نقدية بهدف تحقيق الربح من مالكها إلى شخص اخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائدتتبيحه الأحكام الشرعية (قحف، 2000: 12). كما يعرف التمويل الإسلامي بأن يقوم الشخص بتقديم شيء ذي قيمة مالية لشخص اخر إما على سبيل التبرع او على سبيل التعاون بين طرفين، من اجل استثماره بقصد الحصول على ارباح تقسم بينها على نسبة يتم اتفاق عليها مسبقاً، وفق طبيعة عمل كل منها ومدى مساهمته في راس المال واتخاذ القرار الاداري والاستثماري (السرطاوي، 1999: 97). ويمكن ان تكون مصادر التمويل داخلية كرأس المال الذي يقدمه المساهمون أو خارجياً تمثل باموال المودعون باشكالها المختلفة وبحسب الشرع الإسلامي.

5. صيغ التمويل الإسلامي: تأخذ صيغ التمويل الاسلامي اشكالا عديدة اهمها:

أ. **المرابحات الإسلامية:** وهي من بيوع الأمانة وتعرف بانها بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح، وتعتبر من أكثر الأساليب استعمالاً في المصارف الإسلامية في وقتنا الحالي ومن شروطها أن يكون ثمن الشراء والربح معلوماً لدى المشتري، ويعلم البنك المشتري بأي عيب يكون قد لحق بالسلعة محل المرابحة (شياد، 2015: 51). ويمكن تأخذ صور متعددة منها أن يخبر البائع برأس ماله في السلعة ثم يبعه بزيادة شيء معلوم (الرحمن،2001: 7). أو يتم بتقديم البضاعة مقابل الأداء الفوري لثمنها، وقد يكون هناك خيار للعميل في كيفية السداد إما فوراً أو لأجل أو على دفعات ومعظم العملاء يفضلون السداد الآجل بالأقساط في عملية المرابحة وللمرابحة شروط في صحتها جاء بها الشرع الاسلامي اهمها حيازة المصرف الاسلامي للسلعة محل البيع (الروباتي،2002: 278).

ب. **المشاركة:** هو تقديم البنك والعميل المال بنسب متساوية او متفاوتة من اجل إنشاء مشروع جديد او المساهمة في المشروع القائم، بحيث يصبح كل واحد منها ممتلكاً حصة في رأس المال بصفة ثابتة او متناقصة ومستحقاً لنصيبه من الربح، وتقسم الخسارة على قدر حصة المشاركة في رأس المال(عبدالله و سعيفان، 2008: 171).

ت. **المضاربة:** تعد صيغة المضاربة من أساليب الإستثمار في النظام المالي الإسلامي المعاصر، إذ إن هذه الصيغة تتميز بكفاءة وفعالية عالية وتعمل على تجميع المدخرات والإستفادة منها في تمويل أصحاب الكفاءة والمهارة بهدف تنميتها (الهيتي، 2006: 78). تقوم المصارف الإسلامية بالتمويل والاستثمار في المشاريع على أساس المضاربة ويسمى البنك رب المال، ويسمى المتعهد أو الملتزم مضارباً، وهو الذي يقوم بالعمل في المشروع.

ث. ومن اشكال التمويل الاخرى الاجارة و السلم والاستنصاع.

6- مميزات المرابحة الإسلامية:

تتميز المرابحة بخصائص معينة وهي كما يلي (عبدالغني، 1999: 172):

أ. المرابحة تعمل على تحقيق أرباح للمصرف في المدى القصير تمكنه من منافسة المصارف التقليدية، فيما يختص بجذب الودائع عن طريق استخدام دافع الحصول على عوائد مجزية.

ب. انخفاض المخاطرة على التمويل فربح المصرف محدد مسبقاً ولا يرتبط بنتيجة نشاط الزبون، وكلما كانت فترة ملكية المصرف للسلعة قصيروكلما انخفضت المخاطر ومع الأخذ بالإلزام بالوعد فإن مخاطرة المصرف تنحصر في احتمال تأخير الزبون أو مماطلته في السداد وهذه يمكن تغطيتها بتخزينالبضاعة في مخازن المصرف وتحت رقابته بين حركة البيع وسداد المديونية المستحقة مع العميل.

ت. تعمل على توليد تيار من السيولة النقدية للمصرف من خلال الأقساط الدورية مما يمكن المصرف من الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين. يستنتج الباحث بأن المرابحة ميزة أساسيةكونها تساعد في تحقيق الأرباح وتقليل مخاطر السيولة من خلال توليد السيولة من تحصيل الأقساط الدورة.

المحور الثالث

الجانب التطبيقي

اولاً: وصف عينة البحث:

تأسس مصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية، شركة مساهمة خاصة (المصرف) عام 2005 كمصرف إسلامي يمارس الأعمال المصرفية والنشاطات المالية وفقاً لمبادئ و احكام الشريعة الإسلامية، وذلك استناداً إلى قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل، وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004، وقانون المصارف الإسلامية رقم 43 لسنة 2015. ويعد المصرف أكبر مصرف عراقي خاص من حيث حجم رأس المال الذي يبلغ (400) مليار دينار، ويمتلك المصرف حالياً (5) فروع إضافة إلى (8) مكاتب.

ويمارس المصرف انشطة المصرفية المختلفة من حيث قبول الودائع الجارية و ودائع الادخار و الودائع الثابتة كما يمنح القروض بشكل مرابحات اسلامية فضلاً عن بعض انشطة المشاركة والمضاربة. هذا ويقدم المصرف قروضاً حسنة (تقرير سنوي للمصرف، 2020: 8).

ثانياً: وصف متغيرات البحث وتحليلها:

يهدف هذا الجانب من التحليل إلى التعرف على سيولة مصرف كوردستان الإسلامي وعناصرها، وحجم المرابحات الإسلامية لدى المصرف، والتي تمثل حالة دراسة سيتم دراستها من خلال بيانات المصرف وللأعوام 2015 - 2020، وكمايأتي:

1. **مؤشر نسبة الرصيد النقدي**

تعد نسبة الرصيد النقدي من النسب الهامة لمعرفة حجم النقد الفوري المتاح تحت تصرف المصرف والذي يتم احتسابها من خلال النقد لدى المصرف ولدى بنك المركزي و الارصدة السائلة على الودائع وتم اجراء التحليل لهذه النسبة لبيانات المصارف المبحوثة عن طريق استخدام النسبة أدناه والتي كانت نتائجها كما موضح في الجدول(1):

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى المصرف المركزي} + \text{الارصدة السائلة الاخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

تشير نتائج التحليل إلي أن المؤشر العام لمتوسط نسبة الرصيد النقدي لمصرف كوردستان خلال فترة الدراسة بلغ (262.89%)، مما يدل على ان مصرف كوردستان لديه درجة سيولة عالية جداً وقادرة على سداد التزاماته قصيرة الأجل. ممايدل على النقد الكبير لدى هذه المصرف والذي يمكن اعتباره تفريط في عدم استخدام الاموال بشكل متوازن بين السيولة والربح. ويتبين من نتائج التحليل ان نسبة الرصيد النقدي على مستوى مصرف كوردستان كدراسة حالة وخلال مدة الدراسة تمثل الاتي:

أ. انعدام الاستقرار والتذبذب الكبير خلال مدة الدراسة في نسبة الرصيد النقدى لدى المصرف مما يدل على عدم وجود ثبات في معيار السيولة المعتمدة من قبل المصرف.

ب. تبين ان مصرف كوردستان يستخدم سياسة دفاعية تحفظية كبيرة في استخدام الأموال، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية غير المستقرة في العراق إذ هنالك تقلبات سياسية كبيرة وسريعة في البلد مما يقود المصارف باستخدام هذه السياسة.

ت. يلاحظ إن اعلى نسبة للرصيد النقدي للمصرف كانت في عام (2017) اذ بلغت(323.43%) و هي أعلى من الموشر العام (262.89%)، أما في عام (2019) فقد كانت اقل نسبة والتي بلغت (208.75%) في المصرف وهي منخفضة عن المؤشر العام لهذه النسبة ولكنها تبقى مرتفعة.

الجدول(1) مؤشر نسبة الرصيد النقدي

السنوات / المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المؤشر المصرف الكلي
مصرف كوردستان الاسلامي	291.73	321.73	323.43	220.56	208.75	211.14	262.89

المصدر:من إعداد الباحثان بالأعتماد على نتائج التحليل المالي.

2. مؤشر نسبة اجمالي السيولة إلى اجمالي الموجودات:

تعد هذه النسبة مهمة لمعرفة اذا كان للمصرف سيولة مستغلة عالية او منخفضة والتي يتم احتسابها من خلال النقدية مضافاً اليها المستحق على المصارف و الموجودات سائلة على اجمالي الموجودات، وتم اجراء تحليل لهذه النسبة لبيانات المصرف عن طريق استخدام النسبة الاتية والتي كانت نتائجها موضحة في الجدول (2):

$$\text{نسبة اجمالي السيولة الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية} + \text{المستحق على المصارف}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

1. تشير النتائج إلى إن المؤشر العام لمتوسط نسبة اجمالي السيولة الى اجمالي الموجودات في المصرف كوردستان بلغ ماقيمة (92.20%) والتي تمثل المؤشر العام للمصرف، وكلما كانت النسبة مرتفعة فإن ذلك يدل على هنالك سيولة غير مستغلة من قبل المصرف ، ممايدل على عدم استغلال السيولة لدى المصرف وانها تفضل السيولة على الربح. ويتبين من نتائج تحليل نسبة اجمالي السيولة الى اجمالي الموجودات على مستوى مصرف كوردستان وخلال مدة الدراسة الاتي:

أ. عدم وجود استقرار في نسبة اجمالي السيولة الى اجمالي الموجودات لدى المصرف وذلك لتذبذب هذا المؤشر خلال مدة الدراسة.

ب. أن مصرف كوردستان الاسلامي لديه حجم كبير من النقد غير مستغل، وبالتالي هذا مايؤثر على الأرباح المصرف، وأن هذا المصرف يتبع سياسة دفاعية في استخدام امواله، وهذا يعني ان هذا المصرف قادراً على مواجهة سداد التزاماتهِ في اى ظرف ويتمتع بمستويات امان عالية.

يلاحظ إن اعلى نسبة اجمالي السيولة الى اجمالي الموجودات كانت في عام (2018) والتي بلغت (95.98%) وهي أعلى من المؤشر العام البالغ (92.20%)، أما في عام (2015) فقد كانت اقل نسبة وبلغت (85.35%) وهي منخفضة عن المؤشر العام لهذه النسبة. مما يدل على تفاوت هذه النسبة بين المصارف. وعموماً يمكن القول أن مستوى السيولة لدى المصرف مرتفع جداً.

الجدول(2) مؤشر نسبة اجمالي السيولة الى اجمالي الموجودات

السنوات / المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المؤشر المصرف
مصرف كوردستان الاسلامي	85.35	91.57	94.15	95.98	93.18	92.96	92.20

المصدر:من إعداد الباحثان بالأعتماد على نتائج التحليل المالي.

3. نسبة التوظيف

تعد هذه النسبة مهمة لمعرفة مدي حجم توظيف الاموال في المرابحات الاسلامية من الودائع و كالاتي:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{المرابحات}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وحسب التحليل لبيانات المصارف المبحوثة ظهرت النتائج في الجدول (3) و كمايلي:

الجدول(3) مؤشرنسبة التوظيف

السنوات / المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	2020	متوسط مؤشر الكلي للمصرف
مصرف كوردستان الاسلامي	25.39	5.49	0.91	0.34	0.4	0.43	5.49

المصدر:من إعداد الباحثان بالأعتماد على نتائج التحليل المالي.

تشير نتائج التحليل إلى أن المؤشر الكلي لمتوسط نسبة التوظيف لمصرف كوردستان بلغ (5.49%)، ممايدل على أن المصرف استخدم سياسة دفاعية لمنح المرابحات قياسا بالودائع، ويتبين من نتائج التحليل ان نسبة التوظيف على مستوى مصرف كوردستان وخلال مدة البحث الاتي:

أ. انعدام الاستقرار في نسبة التوظيف لدى مصرف كوردستان وذلك لتذبذب هذا المؤشر خلال مدة الدراسة ممايعني عدم وجود ثبات في معيار السيولة المعتمدة من قبل تلك المصرف.

ب. يلاحظ ان مصرف كوردستان الاسلامي قد اظهر حجم صغير من ناحية التوظيف ومن ناحية السيولة فقدكان الافضل في تلبية السحوبات اليومية والالتزامات دون اى عائق من جهة وانخفاض الربحية من جهة اخرى. ممايدل على أن المصرف يتمتع بمستويات أمان عالية والتي تسهم في زيادة ثقة المودعين به إلا انه في نفس الوقت سوف يحقق ارباح محدودة للمالكين من المرابحات.

ت. يلاحظ إن أعلى نسبة للتوظيف كانت في عام (2015) والتي بلغت (25.39%) أما في عام (2018) فقدكانت أقل نسبة والتي بلغت (0.34%) وهي منخفضة عن المؤشر العام لهذه النسبة. مما يدل على تفاوت في نشاط هذه المصرف في منح المرابحات الاسلامية مقارنة بالودائع التي يتم الحصول عليها من الزبائن.

4. مؤشر اجمالي السيولة الى اجمالي المرابحات الإسلامية:

يتم احتساب هذه المؤشر من خلا المعادلة الاتية:

$$\text{نسبة السيولة الى اجمالي المرابحات الإسلامية} = \frac{\text{اجمالي السيولة}}{\text{اجمالي المرابحات الأسلامية}} \times 100$$

تم إجراء التحليل لهذه النسبة لبيانات المصرف المبحوثة وكما موضحة فى الجدول (4) وكالاتي:

تشير النتائج إلى ان المؤشر الكلي لمتوسط نسبة إجمالي السيولة إلى إجمالي االمرابحات لمصرف كوردستان بلغ ما نسبته (34844%)، مما يدل على ان المصرف له قدرة عالية جداً على منح المرابحات الإسلامية، ويتبين من نتائج التحليل نسبة إجمالي السيولة إلى إجمالي المرابحات الإسلامية لمصرف كوردستان وخلال مدة الدراسة الاتي:

أ. عدم الاستقرار في نسبة اجمالي السيولة الى اجمالي المرابحات الإسلامية لدى مصرف كوردستان وذلك لتذبذب هذا المؤشر خلال مدة الدراسة مما يعني عدم وجود ثبات في معايير السيولة المعتمدة من قبل تلك المصرف.

ب. تبين أن مصرف كوردستان الاسلامي لديه نسبة عالية السيولة والتي كانت (34844.67%) والتي تدل على امتلاكه قدرة عالية في منح المرابحات الاسلامية وأن المصرف قادر على تلبية متطلبات السيولة ويتبع سياسة تحفظية شديدة جداً ولكن من جهة اخرى يؤثر سلباً على الارباح، لذلك يجب على المصرف أن يتبع سياسة توازنية بين السيولة والربحة والامان وفقاً للادارة الصحيحة للاموال في المصرف.

يلاحظ إن اعلى نسبة اجمالي السيولة إلى اجمالي المرابحات الإسلامية كانت في عام(2018) والتي بلغت (65124.45%) وهي اعلى من المؤشر العام (34844%)، أما في عام (2015) فقد كانت اقل نسبة والتي بلغت (1148.96%) وهي منخفضة عن المؤشر العام لهذه النسبة لكنها ايضاً نسبة عالية، ورغم ذلك فان نسبة السيولة الى المرابحات الإسلامية تبقى مرتفعة والمصرف يميل الى احتفاظه بالأموال بنسب عالية جداً.

الجدول(4) موشر اجمالي السيولة الى اجمالي المرابحات الإسلامية

سنوات / المصرف	2015	2016	2017	2018	2019	2020	مؤشر متوسط الكلي للمصرف
مصرف كوردستان الاسلامي	1148.96	5855.89	35379.31	65124.45	51931.35	49628.06	34844.67

المصدر: من إعداد الباحثان بالأعتماد على نتائج التحليل المالي.

ثالثاً: تحليل الارتباط بين المتغيرات الدراسة

يعد تحليل الارتباط أحد الأدوات الإحصائية لإيجاد مصفوفة الارتباط (معامل الارتباط بيرسون) لمجموعة من المتغيرات يكون أحدهما متغيراً معتمداً والباقي متغيرات مستقلة، وفي هذه الحالة يمكن ايجاد مجموعة من معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد. وذلك للتأكد من قوة العلاقة بين تلك المتغيرات، أو قد تكون جميع هذه المتغيرات مستقلة فيما بينها، وبذلك فإن الغرض من مصفوفة الارتباط هو التأكد من استقلالية هذه المتغيرات، وهذا ما تم اعتماده في البحث، على اعتبار ان قوة العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة يمكن الاستدلال عليها عبر تحليل الانحدار المعتمد، ويظهر في جدول (5) معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة للبحث لمصرف كوردستان الاسلامي للمدة (2015-2020) و توضح لنا الارتباط بين المتغيرات المستقلة في مصرف كوردستان الاسلامي التي تم قياسها خلال مدة البحث، والتي توضح لنا عدم وجود علاقة ارتباط قوية موجبة او سالبة، وكمايلي:

X1 = الرصيد النقدي.

X2 = اجمالي السيولة.

Y1 = حجم التوظيف.

Y2 = اجمالي المرابحات الإسلامية.

يظهر لنا أن علاقة بين المتغير حجم التوظيف y1 مع الرصيد النقدي x1 تساوي (0.16-) وهذا يعني أن هناك علاقة ارتباط عكسية بنسبة (16%) وهذا يعني انه كلما تزداد نسبة التوظيف لدى المصرف تنخفض نسبة الرصيد النقدي، وأن علاقة حجم التوظيف y1 مع اجمالي السيولة x2 تساوي (0.98-) اى ان علاقة الارتباط عكسية بنسبة (98%) وهذا يدل على أن كلما تزداد نسبة التوظيف تنخفض نسبة اجمالي السيولة الى اجمالي الموجودات لدى المصرف لان توظيف الاموال في المصرف يخفض السيولة لديه بسبب استخدام اموال السيولة في منح مرابحات او اشكال توظيف اخرى.

اما اجمالي المرابحات الاسلامية y2 فيظهرلنا أن علاقة اجمالي المرابحات الاسلامية y2 مع الرصيد النقدي x1 تساوي (0.34-) وهذا يعني أن درجة الارتباط الموجودة تكون عكسية بنسبة (34%) وهذا يدل على انه كلما زادت نسبة اجمالي السيولة الى اجمالي المرابحات تنخفض نسبة الرصيد النقدي لدى المصرف، وأن علاقة اجمالي المرابحات الاسلامية y2 مع اجمالي السيولة x2 يساوي (0.72) وهذا يعني وجود درجة ارتباط طردية بنسبة (72%) اى كلما تزداد نسبة اجمالي السيولة الى اجمالي المرابحات معناها تزداد نسبة اجمالي السيولة الى اجمالي الموجودات.

وبهذا يمكن القول بان نتائج اختبار فرضيات البحث كانت كما يلي:

1- ان علاقة نسبة السيولة (الرصيد النقدي) الى المرابحات الاسلامية كانت عكسية وضعيفة وهذا يعني عدم تحقيق الفرضية الاول.

2- ان علاقة نسبة اجمالي السيولة (X2) الى حجم التوظيف (Y1) كانت عكسية وضعيفة جداً وهذا يؤشر ايضاً عدم تحقق الفرضية الثانية.

3- ان علاقة اجمالي المرابحات الاسلامية (Y2) مع الرصيد النقدي (X1) كانت هي الاخرى عكسية وضعيفة اى عدم تحقيق الفرضية الثالثة. اى ان فرضيات العدم هي الياً تحققت في هذه الدراسة.

الجدول (5) مصفوف الارتباط

	Y1 حجم التوظيف	Y2 اجمالي المرابحات	X1 الرصيد النقدي	X2 اجمالي السيولة
Y1	1			
Y2	-0.74	1		
X1	-0.16	-0.34	1	
X2	-0.98	0.72	0.26	1

المصدر: من عمل الباحثان بالأعتماد على برنامج Eviews10.

المحور الرابع

الاستنتاجات والمقترحات

يمكن عرض ابرز نتائج و توصيات البحث على نحو الاتي:

اولاً: الاستنتاجات :

1- ان ادارة السيولة في المصارف الاسلامية لازالت تواجه تحديات مرتبطة بقلق او تحفظ المصارف الاسلامية في توظيف هذه السيولة على وفق مقاصد شرعية ولا سيما في النظر الى الاموال بانها موجودات تحقق فوائد للمجتمع وليس للحفاظ عليها.

2- ان المصارف الاسلامية لازالت تميل الى الاحتفاظ بالسيولة يصل الى مستوى المشكلة كونه فائض لايحقق عوائد، فهي اذن لاتعاني من مشكلات عجز في السيولة.

3- يبدو ان الصيرفة الاسلامية لازالت في مرحلة خلق ثقة مع المودعين وذلك بالافراط في الاحتفاظ السيولة للوفاء بالالتزامات العادية والطارئة. كل هذا يكون على حساب انخفاض مستوى التشغيل

4- محدودية تأثر المصارف الاسلامية بالازمات المالية ولا سيما ماحدث في الازمة الأخيرة التي هزت الاقتصاد العالمي وذلك بسبب مستوى التحفظ الذي تعتمده في السيولة.

5- ظهرت العلاقة الضعيفة بين السيولة النقدية واجمالي السيولة من جهة وحجم التوظيف من جهة اخرى ولاسيما في المرابحات الاسلامية إذ كانت هذه العلاقة عكسية و ربما هذا يعني ان المصارف لا توظف اموال المودعين بشكل كبير في المرابحات والمضاربات الاسلامية بل تعتمد على راس المال في ذلك.

ثانياً: المقترحات

1- ضرورة توسيع المصارف لاستخدام اموال المودعين في المرابحات الاسلامية فضلاً عن توسيع من نوع المشاركات والمضاربات من اجل زيادة دورها في المجتمع، فضلاً عن توسيع دورها الاجتماعي في تقديم القروض الحسنة والمنح التشجيعية للافراد والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي.

2- ضرورة توسيع دور المصارف الاسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة في المجتمع الاسلامي لما لها من اهمية كبيرة في تقليص البطالة وتوسيع الانشطة الاقتصادية الصغيرة التي يحتاجها المجتمع.

3- عدم الافراط في السياسات التحفظية للمصارف الاسلامية في موضوع السيولة فالاموال وجدت للاستثمار وليس الاكتناز.

4- توسيع الاستخدام التكنولوجي في اجراءات عمل المصارف الاسلامية وابتكار ادوات استثمار حديثة كالسندات الاسلامية الى تعزز تعبئة الاموال وتزيد من الودائع يهدف توظيفها في المجتمع.

5- ضرورة توسيع المصارف الاسلامية العاملة في العراق و الاقليم بشكل عام ومصرف كوردستان بوجه خاص لنشر خدماته المصرفية من خلال استحداث المزيد من الفروع لخدمة مناطق جديدة لتحقيق الشمول المالي وزيادة فرص تعبئة الاموال وتوظيفها لتطوير المجتمع.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

أ. الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. عبدالله، احمد سفيان ، (2015), إدارة السيولة في المصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا: دراسة تحليلية من منظور إسلامي, أطروحة دكتوراه, جامعة اليرموك, كلية الشريعة والدراسات الإسلامية, عمان, الأردن.
2. الوردي، قراي ، 2021، منجات الصيرفة الإسلامية في البنوك الإسلامية، دراسة تجارب دولية رائدة(السودان-ماليزيا)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكادمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم السيير، جامعة العربي بن مهيدي.
3. البركاني، سمية، (2016), إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، عين البيضاء. رسالة ماجستير منشورة، جامعة ام البواقي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
4. طايبي، سعيد ، (2012)، أليات إدارة السيولة لدى البنوك التجارية دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة ام البواقي، الجزائر.
5. العاني ،أسامة والشويات، محمود، (2015), إدارة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية, المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية, كلية إدارة الاعمال, جامعة عجلون الوطنية, الأردن.
6. محمد واخرون، عبدالكريم عوض يوسف محمد، مازن عبدالله عبدالرحيم، منال عبدالمنعم فضل الله ونهى عبدالله، (2017), أثر إدارة السيولة على القرارات الاستثمارية, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, السودان.
7. وسام، شالور وسام، 2014، صكوك المضاربة ودورها في تمويل القطاع الصناعي تجربة الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية والتقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جزائر.
8. عبدالغني، صادق أحمد عبدالله عبدالغني، 1999، الاستثمار في المصارف الإسلامية، جامعة القادسية، رسالة ماجستير، عمان.
9. دراسة اعدتها لجنة خبراء البنوك اللإسلامية، تشجيع وتنظيم مراقبة المصارف الإسلامية، 1980، الرياض.

ب. الدوريات:

1. الذ بحاوي والموسوي، حسن كريم الذبحاوي و نورة عواد عبد العزيز الموسوي، (2017), إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي دراسة مقارنه بين عينة من المصارف التجارية العراقية والأردنية الخاصة, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية, المجلد 14, العدد 4, الأردن.

2. بونيبي، مريم بونيبي، (2016), الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية, مجلة الاقتصاد الجديد, المجلد 02-2016, العدد 15, الجزائر.
3. الامام وحسن، صلاح الدين محمد امين الامام وميساء عامر حسن، (2019), تأثير السيولة المصرفية في الأداء - دراسة تحليلية في المصرف الصناعي العراقي, مجلة الإدارة والاقتصاد, المجلد 42, العدد 122, العراق.
4. عبد السادة واخرون، ميثاق هاتف عبد السادة، بلال نور سعيد والهام ناظم، (2008), تقيم الاداء المصرفي باعتماد بتحميل نسب السيولة والربحية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية, كلية الادارة و الاقتصاد جامعة كربلاء، المجلد السادس, العدد 1، العراق.
5. المطيري والاسدي، حسين محسن المطيري وخولة طالب الاسدي، (2016), السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة بحث تطبيقي في مصرف الرشيد, مجلة دراسات محاسبية ومالية, المجلد 11, العدد 37, العراق.

ت. الكتب:

1. سعيفان، خالد آمين عبدالله وحسين سعيد سعيفان، 2008، العمليات المصرفية الاسلامية، ط1، دار وائل للنشر، عمان.
2. شياد، فيصل شياد، 2015، المصارف الأسلامية والتحديات المعاصرة، ط1، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اللبنانية.
3. الطيار، د.عبدالله محمد بن احمد الطيار، 1987، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق.
4. الهيتي، د.عبدالرزاق رحيم الهيتي، 1998، المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق، دراسة اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. سيراج، محمد أحمد سراج ، 1989، النظام المصرفي الإسلامي ، دار الثقافة ، القاهرة.
6. الهيتي، قيصر عبدالكريم الهيتي ، 2006، اساليب الاستثمار الإسلامي واثرها في الاسواق المالية، دار رسلان للنشر والتوزيع، دمشق.
7. السرطاوي، فؤاد عبد الطيف السرطاوي ، 1999، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة، عمان.
8. الرحمن، محمد ضياءالرحمن، 2001، المنة الكبري، شرح وتخريج السنن الصغري للحافظ االبيهقي، ج5 ، مكتبة الرشد، الرياض.
9. الروباني، الإمام ابي المحاسن عبدالواحد الروباني، 2002، بحر المذاهب في فروع مذهب الإمام الشافعي، ج6، دار احياء التراث العربي، بيروت.
10. يوسف، عبد الوهاب يوسف، (2008), التمويل وإدارة المؤسسات المالية ,دار الحامد للنشر, الخرطوم 164.
11. سلمان، الدكتور نوح علي سلمان، (2012)، حكم التعامل مع البنوك الإسلامية،www. Aliftaa.jo.
12. قحف، منذر قحف، 2004، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، ط2، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد افسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية.

ثانياً: مصادر الأجنبية

1. Cecchetti, Stephen G.&Schoenholtz, Kermit L.(2011).Money, Banking and Financial Markets.3Ed.,Global Edition, McGraw-Hill, USA.
2. SEPTIANI, N, SURYANA, L (2018). "Effect of Profitability, Firm size, Asset Structure, Business Risk, and Liquidity on the Capital Structure". E-Journal of Accounting, Udayana University.
3. Basel Committee, Sep 2008.
4. The City UK, 2011, Islamic finance, financial markets serier, London.
5. Wuave, et all, Wuave, Terseer, Yua, Henry and Yua, Paul Mkuma, (2021), EFFECT OF LIQUIDITY MANAGEMENT ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF BANKS IN NIGERIA, European Journal of Business and Innovation Research,8 (4), Print ISSN: 2053-4019(Print), Online ISSN: 2053-4027(Online).